

## كراسة الشروط والمواصفات للمناقصة العامة الخاصة بأعمال توريد وتركيب وبرمجة وتشغيل نظام كاميرات المراقبة لمبنى الفرع بالغربية والوحدات التابعة له

● قيمة التأمين المؤقت ( جنيه / جنيهاً )

فقط ( جنيهاً لا غير )

● طريقة سداده (خطاب ضمان / دفع الكتروني)

● العنوان : إدارة فرع الغربية للتأمين الصحي :

الغربية – طنطا – أعلي مديرية التربية والتعليم – الدور الخامس

● المخول بالتواصل مع مقدمي العطاءات : رئيس قسم المشتريات والتعاقدات

● عدد الأوراق :

● رقم القسيمة :

● رقم المجموعة :

● تاريخ القسيمة :

## الشروط الخاصة

تطرح الهيئة العامة للتأمين الصحي - فرع الغربية - توريد وتركيب وبرمجة وتشغيل نظام كاميرات المراقبة

مبنى رئاسة الفرع ووحداته للمقاولين المتخصصين للتقدم بعطاءاتهم الفنية والمالية منفصلين :

موقع المشروع : محافظة الغربية .

على المقاول أن يقبل الموقع المحدد بحالته الراهنة .

١- مجال الأعمال :

الأعمال المطلوبة :

تطرح الهيئة العامة للتأمين الصحي هذا المشروع طبقاً للمستندات المرفقة وعلى المقاول معاينة الموقع المعاينة التامة

النافية للجهالة قبل تقديم أسعاره بجداول المقاييسات أخذه في الاعتبار الآتي :

أ - أعداد كافة الرسومات التفصيلية والتنفيذية وإعتمادها من إستشاري المشروع .

ب - توريد وتركيب وإختبار وتشغيل كافة الأنظمة المطلوبة بالعطاء والمقدمة من المقاول .

ج - التنسيق بين كافة الشبكات التخصصية والإلتزام بتنفيذ توصيات الشركة المصنعه للمعدات والأجهزة من أعمال تكميلية و

تحضيرية و شبكات وتسليم جميع الأعمال في حالة تشغيل تامة و متناسقة ومتوافقة بعضاً مع البعض و طبقاً للكود و المواصفات

الفنية و أصول الصناعة .

د - الأعمال تسلم بالسعر الوارد بالعطاء طبقاً لجدول الكميات ويتم المحاسبة على الكميات المنفذة على الطبيعة .

٢- الأعمال التخصصية المطلوبة

- شبكة وأنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة CCTV .

يجب تقديم الكتلوجات الفنية للأنظمة المطروحة مع العطاء لأمكانية تقييمه لكل نظام مع تحديد الموديل الذي سيتم توريده

وجهة الصناعة .

٣- مستندات العطاء :

يجب أن يقدم المقاول مستندات العطاء تشمل ما يأتي :

المظروف الفني :

١- الأشتراطات العامة والمواصفات وقوائم الكميات يقوم المقاول بالأطلاع على مستندات العطاء ويختم ويمضى كل صفحة للأفادة

بالعلم والإلتزام بما ورد بها ويتم تقديم ما هو أتي بعد ختمه .

٢- كشف بنوعيات المواد المستخدمة طبقاً للمواصفات الفنية للأعمال بعد ختمها وتوقيعها .

٣- أى ملاحق أو مستندات أخرى يتم أرفاقها بهذا العطاء بمعرفة المالك .

٤- سابقة خبرة مقدم العطاء في تنفيذ مشاريع مماثلة في العشر سنوات الأخيرة وحجم كل عملية وشهادة تسليمها على الوجهة

الأكمل في مواعيدها المحددة وستكون هذه المستندات عامل أفضلية في المقابلة وكذلك سابقة خبرة الطاقم الفني المعاون

من أستشاريين ومقاولين .

٥- صورة البطاقة الضريبية وموقف الأقرار الضريبي حتى آخر سنة مالية .

٦- الوضع القانوني لمقدم العطاء ( فردى - شركة تضامن - شركة مساهمة ٠٠٠٠٠ ) ورأس المال المدفوع .

٧- الكتلوجات الفنية لكافة التخصصات المطلوبة والمقترحة .

- ٨- بطاقة عضوية الأتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء وفئة التصنيف .
  - ٩- أسس التصميم لجميع الأنظمة والتخصصات المختلفة اللازمة .
  - ١٠- البرنامج الزمنى لأنهاء الأعمال طبقاً لمدة التنفيذ .
  - ١١- التأمين المؤقت .
- أى عطاء غير مستوفى للبنود السابقة سيتم إستبعاده .

### **المظروف المالى :**

أ- جداول الأجماليات

ب - إقرار بالالتزام بتقديم خطاب الضمان النهائى .

ج - اقرار بالالتزام بشروط الطرح حتى الأنتهاء من كافة الأعمال لمجال الأعمال المحدد بالمستندات المرفقه .

### **موعد تسليم العطاء :**

يتم تسليم العطاءات داخل مظرفين فى و مالى مغلق بمعرفة مقدم العطاء و مختوم بخاتم مقدم العطاء و الخاصة بعملية **توريد وتركيب وبرمجة وتشغيل نظام كاميرات المراقبة بمبنى رئاسة الفرع ووحداته .**

**إلى / السكرتارية العامة بديوان عام فرع الغربية للتأمين الصحى.**

وذلك فى تمام أو قبل الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم ..... الموافق / / ٢٠٢٣ حيث مكان لجنة فتح المظاريف علنيا وسيتم إعادة المظاريف المالية مغلقة للعطاءات الغير مقبولة فىا خلال شهر من تاريخ فتح المظاريف و سيخطر أصحاب العروض المقبولة فىا بميعاد فتح المظاريف المالية .

أ- يجب وضع نسخة مستوفاة من نموذج العطاء المسلم كاملة بجميع المرفقات و النماذج المطلوبة فى هذه التعليمات داخل مظروف مغلق جيدا بمعرفة مقدم العطاء و مختوم بخاتم مقدم العطاء يكتب على وجهه .

( عطاء مشروع : **توريد وتركيب وبرمجة وتشغيل نظام كاميرات المراقبة بمبنى رئاسة الفرع ووحداته .**

**والعنوان كالاتى : محافظة الغربية .**

**السيد/ مدير الإدارة المالية بديوان عام فرع الغربية للتأمين الصحى.**

ج- يجب تسليم مظاريف العطاء للعنوان المذكور عاليه باليد الموصى عليه قبل الموعد المحدد مع أخذ إيصال تسليم العطاء مسجل فى يوم وساعة التسليم من موظف المالك المختص و لن يقبل الموظف المختص مظاريف العطاء المغلقة بمعرفة مقدم العطاء التى تقدم بعد التاريخ و الوقت المحددين مهما كانت الأسباب .

د - لن تقبل العطاءات هاتفيا و تقبل تعديلات العطاءات فى حالة تقديمها قبل الموعد المذكور بشرط تقديمها كتابيا ومعتمدة بالإمضاء المعتمد لمقدم العطاء

هـ - يجب أن تكون العطاءات قائمة بذاتها وأى عطاءات تربط أو يشار فيها الى عطاءات المشترين الاخرين تعتبر مرفوضة .

و- يجب أن تشمل العطاءات كامل الأعمال المبينة فى مستندات العطاء وسوف يتم رفض العطاءات المقدمة عن جزء من الأعمال

ى- يجب أن تكون اللغة الرسمية للعطاءات هى اللغة العربية .

ز- يجب أن تشمل الأسعار المذكورة كافة الضرائب بأنواعها المختلفة المقررة بتاريخ فتح المظاريف والجمارك الحكومية والتأمينات بما فى ذلك الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الخدمات فى المقاولات ١٠٠٠ الخ فيما يلى من الشروط الخاصة .

ر- يجب أن يتم التوقيع بتوقيعات معتمدة على كل صفحة بالعطاءات المقدمة للمالك بجلسة فتح المظاريف وكذا الشروط وقوائم الكميات وجميع الرسومات .

س- تحتسب جميع الأسعار بالجنبة المصرى .

ش- يحتفظ المالك بحق التفاضى عن العطاءات غير المنظمة دون تحمل أضرار وبدون التعرض للمسئولية ولا يكون المالك مضطرا فى حالة أستلامه للعطاءات لقبول أى عطاء بما فى ذلك الأقل سعراً وبدون أبدأء الأسباب .

ص- ستفتح العطاءات الفنية علنياً فى الوقت والمكان المحددين فيما قبل وسيتم قراءة أسم مقدم العطاء وأثبتات ماورد بالعرض الفنى أولاً ثم فى الجلسة التالية للعطاءات المقبولة فنياً حيث سيتم قراءة أسم مقدم العطاء والسعر الأجمالى فقط ولمقدمى العطاءات أو ممثليهم الحق فى الحضور بتفويض رسمى من الجهة المقدمة للعطاء ولن يقبل حضور مقدمى العطاءات أو ممثليهم بدون تفويض رسمى .

#### نموذج العطاء :

- نموذج العطاء يجب أن يكون طبقاً لما هو مسلم ولا يجوز تغيير أو أستبدال نموذج العطاء المرفق ويجب أن يستوفى بالكامل بأستخدام الحبر أو آلة الكتابة على أن يتم التوقيع عليه .
- مستندات العطاء تصف الأعمال والأجراءات اللازمة لأجازها ويجب ألا يصحب نماذج العطاء تلخيص أو إعادة بيان أو تغيير فى مجال العمل المطلوب أنجازة بالعطاء المقدم وسوف يتم تجاهل تلك البيانات ومن المكان أعتبارة سبباً كافياً لرفض العطاء .
- يجب أن تقتصر العطاءات على المواد وطرق الأنشاء والمعدات المذكورة أو الموضوعة فى المواصفات أو الرسومات أو قائمة الكميات ويسمح بالتغيير فى ذلك بواسطة ملاحق إضافية وأى استبدالات غير مصدق عليها سيتم تجاهلها ومن الممكن أعتبارها سبباً كافياً لرفض العطاء .
- يجب أن تبين العطاءات الأسعار بالكتابة والأرقام العديدية والمبالغ المكتوبة تعبر المبالغ المكتوبة هة الصحيحة .
- إذا أخل أو تم تعديل فى المواصفة المطروحة بالعطاء المقدم من المقاول من ذكر فئة وجملة قيمة أى بند من البنود فإن للمالك فضلا عن حقة فى أستبعاد عطاءة الحق فيما يلى :
- أ- عند تقدير قيمة العمل والمقاوله بينة وبين سائر العطاءات فللمالك الحق فى أن تتعتبر مقدم العطاء قد أرتضا مقدما أن يوضع للبند الذى أغفل عن ملئ خانته فئة توازى أكبر فئة لنفس البند فى جميع العطاءات المقدمة مع مراعاة ما سياتى فى الفترة التالية .
- ب- فى حالة ما إذا أعتمد العطاء فأن صاحبة يعتبر قابل بدون منازعة أو معارضة فى التعاقد مع المالك على أساس أن البند الذى أغفل عن ملئ خانته هو أقل فئة لنفس البند فى جميع العطاءات المقدمة فيجربى الحساب بينة وبين المالك فى شأن ذلك للبند وغيره من البنود التى أغفل ملء خاناتها على أساس تلك الفئة الأقل وحدها دون زيادة .

#### قائمة الكميات :

- يجب أستيفاء قائمة الكميات بوضع أسعار جميع البنود طبقاً للبنود الواردة مع أعتبار البنود والمقاييس المرفقة الهدف منها حساب إجمالى قيمة العطاء الذى سيتم طوال مدة التنفيذ وحتى الأستلام المنكامل للأعمال .
- ينقل إجمالى قوائم الكميات إلى المكان المخصص لة فى نموذج العطاء .
- يحتفظ مهندس المالك بحق مراجعة وتصحيح الأخطاء الحسابية فى قائمة الكميات بدون أى مسئولية وسيعتبر سعر البند هو الصحيح لهذا الغرض وعندما تسبب تلك الأخطاء تغييراً جوهرياً فى سعر العطاء الذى كان نجاحه واضحاً فإن المالك يحتفظ بحق طلب التعاقد مع مقدم العطاء وفى حالة عدم التمكن من التعاقد وتم رفض العطاء فإن التأمين الأبتدائى للعطاء يصادر لصالح المالك كتعويض نهائى على الأضرار .
- بدون نتائج جميع الأسعار الأجمالية فى الصفحة الأخيرة لقوائم الكميات فى المكان المخصص لذلك ويوقع بالتوقيعات

المعتدة لمقدم العطاء لاعتماد هذا المستند وعند قبول العطاء تصبح قائمة الكميات الموقعة المقبولة جزءاً من العقد .

- يجب عدم عمل أى تغيير أو تحشير أو إضافات أو حذف أو أستبدال أو مسح أو قشط فى قائمة الكميات وأى تغيير غير معتمد بقائمة الكميات تعتبر سبباً لرفض العطاء .
- بالرغم من أى شروط أخرى واردة هنا فإن المالك يحتفظ بحق حذف جزء من الأعمال قبل توقيع التعاقد وبعد تقديم العطاءات وتعديل أجمالى سعر العطاء بخصم المبالغ المبينة فى قائمة الكميات للأجزاء المحذوفة من العمل .

#### التأمين المؤقت :

- يجب أن يصحب كل عطاء بتأمين مؤقت مقداره (.....) ويعتبر ذلك ضماناً من مقدم العطاء بجدية دخولة فى تعاقد مع المالك فى حالة قبول العطاء .
- حيث أنه لا يمكن تقدير مدى الخسارة التى تحدث للمالك من عدم إجراء وتمكن مقدم العطاء من الدخول فى تعاقد مع المالك عند قبول عطاءه ويعتبر متفقاً مع المالك أن هذه الخسارة سيتم تسويتها مقابل مبلغ التأمين المؤقت .
- التأمين المؤقت إما أن يدفع نقداً ، بشيك مقبول الدفع من البنك الصادر عليه أو بخطاب ضمان غير مشروط بأى شرط من أحد البنوك المصرية المعتمدة ويكون سارى المفعول لمدة ٩٠ يوماً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف .
- يعاد التأمين المؤقت إلى مقدمى العطاءات الذين لم يفوزوا بالتعاقد على المشروع فى خلال تسعين يوماً من التاريخ المحدد لأستلام العطاءات بصرف النظر عن صورة التأمين المؤقت المالك لا يأخذ على عاتقه إبلاغ البنك عن إجراءاته وسوف لا يتحمل أى مسؤولية تجاة ذلك .
- التأمين المؤقت للعطاء الناجح إما أن يعاد إلى مقدم العطاء أو يحجز كجزء من تأمينة النهائى كيفما يتم الاتفاق عليه بين مقدم العطاء والمالك .

#### سحب العطاء :

إذا سحب أى مقدم عطاء عطاءة قبل البدء فى فتح المظاريف الخاصة بالعطاءات يتم مصادرة التأمين المؤقت لصالح المالك .

#### معاينة الموقع :

يجب على مقدم العطاء أن يقوم بمعاينة الموقع قبل تقديم عطاءة حتى يصل إلى أدراك واضح للظروف المحيطة بالأعمال وسيأخذ فى الاعتبار أنه قد قارن المكان والموقع مع مستندات العطاء من اشتراطات عامة وخاصة ومواصفات وتأكد بنفسه من حالة الموقع والمكان والقوائم الموجودة والمناسيب الفعلية وأى ظروف أخرى تؤثر على قيامه بأمتثال كامل لنصوص وأشتراطات مستندات العطاء .

#### الملاحق الإضافية أثناء فترة العطاء :

- أى تغييرات فى مستندات العطاء يجب أن يتم عن طريق ملاحق إضافية محررة بمعرفة المالك ولن يعترف المالك بأى تعليمات أو اتفاقيات شفوية أو أستدراج أو مرسله لأنها جزء من عطاء أى من مقدمى العطاءات .
- يجب أن يكون مفهوماً لجميع المشترين فى تقديم العطاءات لهذه العملية بأن الأشتراطات التى تحتويها مستندات العطاء تسرى على الملاحق الإضافية وبأن الصفة العامة للأعمال المرفوضة فى ملخص أضافى ستكون مماثلة للصفة الأصلية كذلك تعتبر الأعمال المطلوبة فى الملاحق الإضافية شاملة لجميع الأعمال الثانوية اللازمة لأنجازها حتى فى حالة عدم ذكرها على وجه التحديد .

#### الرسوم الحكومية :

جميع الأسعار المقدمة مع العطاء يجب أن تكون شاملة الرسوم الحكومية التى تسرى على العقد وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الضرائب بما فيها ضرائب المبيعات وضريبة المقاولات وجميع الضرائب الحكومية الأخرى والتأمينات والجمارك ورسوم الأستيراد

ورسوم الرخص والأشغال والتسجيل ورسوم المعاينة ورسوم المشاهدة النافذة المفعول عند التاريخ المحدد لفتح المظاريف .  
**توقيع العقد والتأمين النهائي :**

- يقوم المالك بأبلاغ مقدم العطاء الناجح بقبول عطائه وبعد التبليغ يجب على مقدم العطاء توقيع العقد مع المالك لهذا العمل خلال عشرة أيام ويجوز للمالك منحة مدة إضافية لا تتجاوز عشرة أيام أخرى لأيداع التأمين وفى تلك الفترة يجب على أيداع مبلغ التأمين النهائي للمالك ومقدارة ٥% ( خمسة فى المائة ) من قيمة الأعمال ، ويحفظ مبلغ التأمين لدى المالك بغير فوئد ليكون بمثابة ضمان لأجراء العمل على الوجه الأكمل ولتحصيل الجزاءات والتعويضات وغير ذلك من المبالغ التى تستحق على المقاول للمالك .
- التأمين النهائي يجب أن يكون فى الصورة التى يحددها المالك وسيكون التأمين النهائي مشابها لما هو مرتبط مع مستندات العطاء وفى حالة الفشل فى تقديم تأمين نهائى مقبول فى الوقت المحدد فأن ذلك سؤدى لرفض العطاء ومصادرة التأمين المؤقت. وذلك دونما أخلال بحق المالك فى اتخاذ الإجراءات القانونية .
- سيعاد التأمين النهائي إلى المقاول ( مقدم العطاء الفائز ) عند وقت إصدار كتاب الأستلام النهائي كما هو وارد فى الشروط العامة .

#### **مدة الأتمام:**

- أ- يجب أن تكون مدة الأتمام طبقا لما يلى أو وفقا لما يتم تعديله عند التوقيع وسيكون موعد بدأ العمل يوما من تاريخ تسليم الموقع للمقاول . ويعرف هذا التاريخ بأنه التاريخ الفعلى لبداية العقد . وسيكون تاريخ تسليم الموقع ليس قبل خمسة أيام ولا أكثر من ثلاثين يوما بعد توقيع العقد .

مدة تنفيذ العملية: ( )

- وعلى المقاول التقدم ببرنامج زمنى للتنفيذ لتقييمه مع العطاء .  
وستعطى أولوية للشركات التى تقوم بالتنفيذ فى مدة زمنية أقل .

#### **القانون الخاضع له العطاء :**

- أ- تخضع هذه المناقصة لأحكام قانون المناقصات و المزایدات رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م ولائحته التنفيذية وتعديلتها .

#### **قبول أو رفض العطاءات :**

- أ- للمالك الحق فى قبول أو رفض أى عطاء دو نما أبدأء للأسباب وكذلك تجزئة الأعمال إلغاء المناقصة جزئيا أو كليا كما أنه غير ملزم بقبول أقل العطاءات سعرا .

## الفصل الأول

### أشتراطات تقديم العطاء

#### مادة (1) طريقة تقديم العطاء :

يجب على كل من مزج العطاء وجدول الفئات بالحبر ويوقع عليها من مقدم العطاء وتعاد مع الشروط وجميع المستندات وتسليم باليد إلى الموظف المعين لهذا الغرض في رئاسة الهيئة العامة للتأمين الصحي بمحافظة الغربية وذلك داخل مطروف ومختوم يكتب عليه :

مشروع : توريد وتركيب وبرمجة وتشغيل نظام كاميرات المراقبة بمبنى رئاسة الفرع ووحداته .

#### مادة (2) سابقة الأعمال :

على مقدمي العطاءات أن يبينوا في مطروف قائم بزاتة داخل مطروف العطاء سابقة أعمالهم المشابهة في نوعها للأعمال المطروحة في هذه المناقصة مع إيضاح موقع هذه الأعمال وقيمتها في كل حالة وتاريخ ابتداء ونهاية تلك الأعمال وعلى مقدمي العطاءات تمكين المالك أو من سيمثله من معاينة تلك الأعمال إذا طلب المالك ذلك .

#### مادة (3) العطاءات المقدمة من المقاولين :

يجب أن ترفق بالعطاءات المقدمة من مقاولي القطاع الخاص صور من المستندات الخاصة بتكوين الشركة والبطاقة الضريبية ورقم السجل التجارى وسجل المقاولين وبطاقة اتحاد المقاولين والمستندات التي تبين سلطة الوكلاء المسؤولين والأشخاص الذين لهم حق التعاقد بأسم الشركة وكذلك الأشخاص المسؤولين عن مباشرة هذه العقود والذين لهم الحق في إعطاء مخالصات صحيحة بأسم الشركة ويجب على مقدمي العطاءات أن يرفقوا بعطاءاتهم صورة رسمية من التوكيل الصادر لوكيل المقاول موضح فيها مدى سلطة الوكيل ومسئوليته مصدقا عليها من السلطات المحلية المختصة وكل عطاء لا ترفق به هذه المستندات ومستوفاة بالطريقة المذكورة للمالك حق إستعادة .

#### مادة (4) : المحل المختار لمقدم العطاء والمكاتبات :

يجب على مقدم العطاء أن يبين بعطائه عنوانه ويعتبر هذا العنوان محلا مختاراً ترسل عليه جميع المكاتبات الخاصة بهذا العطاء وتعتبر المكاتبات التي تترك فية كأنها أعلنت إعلاناً صحيحاً كما تعتبر المكاتبات التي ترسل بطريقة البريد المسجل أو برقياً إلى هذا العنوان كأنها وصلت إليه ويجب على مقدم العطاء أو المقاول أن يخطر المالك والمقاول في شأن الأعمال موضوع هذا العقد باللغة العربية ، ومع ذلك يجوز أن تكون المكاتبات الفنية باللغة الإنجليزية مصحوبة بترجمة باللغة العربية كلما أمكن ذلك .

#### مادة (5) التأمين المؤقت :

يجب على مقدمي العطاءات أن يودعوا مع عطاءاتها أو قبل آخر ميعاد محدد لتسليمها تأميناً مؤقتاً مقدار ( )

بخطاب ضمان مصرفي معتمد ساري المفعول لمدة ٩٠ يوماً ولن يلتفت إلى العطاءات غير المصحوبة بهذا التأمين وفي حالة التقديم بعطاءات مرادفة يجب أن تكون قيمة التأمين المؤقت مصحوبة على أساس أعلى قيمة للمرادف ، ويعتبر التأمين المؤقت ضماناً لجدية العطاء ولقيام الراسي عليه العطاء بالدخول في تعاقد مع المالك لتنفيذ العملية موضع هذا العطاء فأذ قصر مقدم العطاء الفائز في أستكمال التأمين النهائي وتوقيع العقد يكون للمالك حق تحصيل قيمة خطاب الضمان الأبتدائي من المصرف لصالحه بدون أية إجراءات قانونية ، ويرد خطاب الضمان الأبتدائي إلى من لم يرسو عليه العطاء بعد توقيع العقد مع صاحب العطاء الفائز وتقديمه خطاب الضمان النهائي .

#### مادة (6) :مراجعة بيانات مستندات العطاء :

على مقدمي العطاء أن يتحققوا بأنفسهم من صحة البيانات الواردة في الشروط العامة أو الفنية أو الرسومات أو أى مستند آخر يمكنهم

من تقديم فئات الأعمال على أسس سليمة إذا كان هناك أى لبس أو غموض فى أى مستند فمقدمى العطاءات التقدم كتابة إلى المالك بملاحظاتهم عن هذا اللبس أو الغموض ليحصلوا على أجابة عن هذه الملاحظات قبل التقدم بالعطاء بمدد كافية وسوف يقوم المالك بدورة أبلأغ جميع مشتري دفتر شروط هذه العملية بصورة من الأجابة على هذه الملاحظات .

**مادة (٧) : الأسعار :**

- يجب أن تكتب الأسعار عن كل وحدة من وحدات الأصناف المبينة بجداول المنشآت بالحبر دون كشط أو تغيير أو تحشير بالأرقام والحروف .
- يجب أن تكون الأسعار بالجنية المصرى وأجزاءة بالقروش وتكون الأسعار شاملة النقد الأجنبى اللازم للمهمات المستوردة والجمارك وجميع أنواع الرسوم الأخرى ، والأسعار ستعتبر ثابتة لا تتغير بأى حال من الأحوال مهما كانت الأسباب .
- يعتبر تقديم العطاء أقرار من مقدمة بأطلاعة على المواصفات والرسومات المرفقة وقبولة التوريد والتركيب بموجبهما .
- سيقوم المالك أو من يمثله بمراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإذا وجد أختلاف بين السعر المبين بالأرقام والسعر المبين بالحروف يعول على السعر المبين بالحروف .

**مادة (٨) : شروط العقد :**

على مقدمى العطاءات أن يتبعو شروط العطاء والعقد ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أى بند من بنود العطاء أو المواصفات الفنية أو غيرها أو إجراء أى تعديل فيها مهما كان نوعه .

**مادة (٩) : مدة صلاحية العطاء :**

يظل العطاء نافذ المفعول ولا يجوز سحبه لمدة ٩٠ يوماً من اليوم المحدد لتسليم العطاء .

**مادة (١٠) : فتح المظاريف :**

يمكن لمقدمى العطاءات أو مندوبيهم المعتمدين الحضور وقت فتح المظاريف لسماعة قراءة قيمة كل من العطاءات المختلفة عند فتحها .

**مادة (١١) : قبول العطاءات :**

يقبل المالك العطاء الأكثر ملائمة وفقاً للأعتبارات التى يراها ولة أن يجزئ العمل موضوع العطاء ويسندة إلى أكثر من مقاول كما لة الحق فى إلغاء المناقصة كلياً أو جزئياً دون أبداء الأسباب .

## الفصل الثانى

### الشروط العمومية

**مادة (١٢) التأمين النهائى :**

- على المقاول بعد أخطارة رسمياً بقبول عطاءة أن يدفع للمالك خلال خمسة عشر يوماً مبلغاً قدره ٥% ( خمسة فى المائة ) من مجموع قيمة العطاء بصفة تأمين نقدى لتنفيذ العمل على الوجه الأكمل ولا يعتبر قبول العطاء نهائياً بالنسبة للمالك أو ملزم لة إلا بعد دفع هذا التأمين .
- تقبل خطابات الكفالة الصادرة من أحد البوك بدلا من النقد ويشترط فى خطابات الكفالة أن يكون المبلغ مستحق الدفع للمالك نقداً وفوراً بمجرد طلب كتابى وبغير أى حاجة ألى إجراء أخر .
- يحفظ مبلغ التأمين النهائى لدى المالك طبقاً للشروط والنصوص المبينة بهذا العقد بمثابة ضمان لتنفيذ الأعمال على الوجه الأكمل وقيام المقاول بجميع التزاماته ولتحصيل الجزاءات والتعويضات وعير ذلك من المبالغ التى قد تستحق عليه للمالك طبقاً لهذا العقد وذلك أى أن يتم تنفيذ العقد وتحريير المحضر الدال على تسليم الأعمال تسليمياً نهائياً ولا تدفع

- فوائد على هذا التأمين طوال مدة العقد .
- للمالك الحق في أي وقت أن يخصم من التأمين النهائي أي مبالغ تستحق على المقاول ولا يقوم بدفعها فوراً هذا إذا كان التأمين قد دفع نقداً أما إذا كان التأمين عبارة عن خطاب ضمان من أحد البنوك فأنه يحق للمالك في هذه الحالة أن يسيل خطاب الضمان ويطلب من البنك أن يدفع له فوراً قيمة خطاب الضمان بغير أن يطلب أية أن يثبت أن المبلغ جمية أو جزء منه قد أصبح مستحق الدفع .
- إذا لزم أثناء سريان العقد خصم أي مبلغ من التأمين النهائي طبقاً للحق المشار اليه أنفاً أو لأى حق آخر ممنوح للمالك بموجب هذا العقد أو إذا أصبح قيمة الأعمال أكثر أو أقل من ما هو وارد بالعقد فالمقاول ملزم عند استلامه طلباً كتابياً بأن يعيد دفع قيمة المبالغ المخصومة أو تكملة التأمين إلى ما يوازي (٥%) من قيمة جميع الأعمال ويتعهد بأبقاء هذا التأمين تاماً حتى يتم استلام هذا العمل نهائياً وإذا رفض المقاول أو لم يتمكن من دفع جميع المبالغ عند طلبها كما ذكر للمالك أما أن يخصم المبلغ المطلوب من المبالغ المستحقة أو التي تستحق الدفع للمقاول بمقتضى هذا العقد أو أن يلغى العقد ويسحب العمل من المقاول مع الرجوع عليه بكافة المبالغ المستحقة له فضلاً عن التعويضات وذلك بدون حاجة إلى إنذار أو الإلتجاء إلى القضاء أو اتخاذ إجراء ما .
- إذا لم يدفع الراسى عليه العطاء التأمين النهائي كاملاً أو في الموعد المحدد يحق للمالك بموجب خطاب موسى عليه وبدون حاجة إلى إنذار أو الإلتجاء إلى القضاء أو اتخاذ إجراء ما دون ضرورة لإثبات الضرر أن يسحب المدفوع منه وما يكون قد دفعة للتأمين النهائي وللمالك بعد ذلك أن يقوم بتنفيذ الأعمال موضوع العقد كلها أو بعضها بنفسه أو أن يتعهد بها إلى الغير بالطريقة الذى يراه سواء كان هذا بطريق المناقصة أو الممارسة أو غير ذلك ولة أن يرجع على المقاول بكافة الترتيبات المقترحة على ذلك بما فيها الزيادة في التكاليف .

#### مادة (١٣) تعاريف :

- التعبير بالمالك : الهيئة العامة للتأمين الصحى فرع الغربية
- التعبير بمهندس المالك : الإدارة المركزية للتخطيط والمشروعات برئاسة الهيئة العامة للتأمين الصحى بمحافظة الغربية
- التعبير باستشاري المالك : المكتب الهندسى الاستشارى أ.د / عصام العوضى أو المهندس المشرف أو المفوض من المكتب
- التعبير بالمقاول : يقصد به المقاول أو الشركة المسند إليها تنفيذ الأعمال .
- التعبير بمهندس المقاول : يقصد به المهندس الذى يستخدمه المقاول ممثلاً له في تنفيذ الأعمال بمقتضى المادة رقم (١٦) .

#### مادة (١٤) : التنازل عن العقد :

لا يحق للمقاول أن يتنازل للغير عن كامل العقد أو عن أى جزء منه دون الحصول على موافقة كتابية من المالك .

#### مادة (١٥) : مقاولى الباطن :

لا يحق للمقاول أن يسند من الباطن أعمال العقد أو جزء منها بدون الحصول على موافقة كتابية من المالك وعلية قبل بدء العمل وفى أول كل شهر أن يقدم إلى المالك كشفاً بأسماء مقاولى الباطن والأعمال المسندة إليهم ، ويكون المقاول مسؤولاً عن أعمال مقاولى الباطن وشرط التعاقد . ويحق للمالك أن يحذر المقاول كتابياً إنهاء عمل مقاول الباطن وعلى المقاول فور تسلمة هذا الأخطار إنهاء عمل مقاول الباطن ومغادرته للموقع فوراً فى حالة وجود أى مخالفة ويتم ذلك أيضاً إذا استخدم المقاول مقاولين من الباطن دون موافقة المالك .

**مادة (١٦) مهندس المقاول :**

- يجب على المقاول أن يستخدم أثناء سير العمل مهندساً مصرياً ( أو أكثر حسب حاجة العمل ) يحمل عضوية نقابة المهندسين ويقدم الدليل على ذلك ويكون ذا كفاءة تامة للقيام بتنفيذ الأعمال ويجب أن يكون حاصلًا على بكالوريوس الهندسة أو ما يعادله وأن يكون له خبرة سابقة بتنفيذ مثل هذه الأعمال وعلى المهندس أن يكون متواجداً بموقع العمل طيلة ساعات العمل وأن يكون مفوضاً تفويضاً تاماً من المقاول للعمل نياباً عنه ويقوم بأستلام وتنفيذ الأوامر الصادرة ألية من مهندس المالك فوراً وأنجاز جميع دقائق العمل ويجب أن يعرض أسم المهندس المذكور مع سابقة أعماله على المالك قبل تعيينه للأعتقاد وإذا رأى المالك أن المهندس غير كفء فله الحق في أن يطلب من المقاول أستبداله بأخر لأعتقاد بالطريقة السابقة وإذا قصر المقاول في أستخدام مهندس بصورة مستمرة على النحو المذكور أو أستبداله بأخر في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ أخطاره كتابياً بذلك فللمالك الحق في أن يستخدم مهندساً أو أكثر ليقوم مقام مهندس المقاول دون أتخاذ أى إجراءات أخرى ولا يؤثر أستخدامها المهندس البديل أو ينقص من مسئولية المقاول المطلقة عن حسن القيام بالأعمال طبقاً بالعقد ويكون المقاول وحدة المسئول عن أعمال هذا المهندس .
- على المقاول أن يدفع مبلغ ٥٠٠ جنيهاً عن كل يوم عمل يمضى بدون تواجد مهندس المقاول سواء قام المالك بتعيين مهندس من قبله أو لم يكن وذلك دون حاجة ألى أى إجراء أخر ويجوز للمالك أن يخصم هذا المبلغ من مستحقات المقاول دون أن يكون للمقاول حق المعارضة .

**مادة (١٧) : مكتب مهندس المالك :**

يجب على المقاول أن يجهز على حسابة وقبل البدء في العمل مكاناً مناسباً يستعمل مكتباً للمهندسين المكلفين بالإشراف على تنفيذ العمل من قبل المالك ويجب أن يكون هذا المكتب محكماً ضد الهواء والمطر وتكون به أضاءة كافية وأن يكون له أرضية خشبية وأن يجهز بالأثاث اللازم من مناضد ومكاتب ومقاعد ولوحات رسم ودواليب وملحق به دورة مياه صحية .

**مادة (١٨) : العمال :**

- على المقاول أن يستخدم بكل جزء من أجزاء العمل العدد الكافي من العمال المهرة ورؤسائهم لمباشرة وأنجاز الأعمال وعلية أخطار مهندس المالك ببيان عن العمال المسؤولين عن كل جزء من أجزاء العمل الذين لهم صلاحية تلقي الأوامر والتعليمات من مهندس المالك كما يجب على المقاول المحافظة على سلامة العمال وتوفير العلاج اللازم لهم كما يجب عليه مراعاة جميع القوانين واللوائح الخاصة بالعمل والعمال والتأمينات الاجتماعية وخلافة .
- على المقاول تديبر مورد كافي من مياه الشرب والكهرباء بموقع الأعمال كما يجب عليه إقامة أكشاك أو خيام للعمال بما يرضى مهندس المالك بالمكان الذى يوضع تحت تصرفه وكل ذلك على نفقة المقاول الخاصة وحتى تاريخ التسليم الأبتدائي ويجب العناية بنظافة دورات المياه في كل وقت وكسحها كلما أقتضى الحال لذلك .
- على المقاول التأمين على موظفيه وعماله ضد الحوادث والأخطار لدى إحدى شركات التأمين المعتمده طبقاً للقانون ويكون هو وحدة مسئولاً عن جميع المخالفات الخاصة بهذا الموضوع .

**مادة (١٩) : إخلاء موقع العمل ليلاً :**

يحظر على أى شخص فيما عدا الحراس أن يبقى بعد غروب الشمس في أى منطقة من مناطق العمل إلا بإذن كتابي من المالك .

**مادة (٢٠) : مواعيد العمل :**

لا يجوز القيام بتنفيذ شئ من العمل الدائم أثناء الليل او خلال أيام الجمعة أو أيام العطلات الرسمية أو الدينية إلا إذا سمح المالك أو قضت بذلك ضرورة ماسة وإذا طلب المالك أستمرار العمل ليلاً ونهاراً فعلى المقاول أن يقوم بذلك دون أنقطاع وبالهمة

والسرعة التي يراها المالك لازمة. وإذا أضطر المقاول لآى سبب من الأسباب إلى العمل ليلاً يخطر بذلك مهندس المالك وأن يحصل على موافقة قبل العمل بوقت كاف وفي كل الأحوال يقوم المقاول على حسابة بعمل الأتارة المناسبة والكافية لحسن تنفيذ العمل ليلاً.

**مادة (٢١) : الأعياد الرسمية وغيرها التي يجب مراعاتها :**

يجب على المقاول والمقاولين من الباطن وعملائهم في معاملتهم لعمالهم وموظفيهم مراعاة قواعد تشغيل العمال خلال العطلات والأعياد الرسمية والدينية للدولة وذلك مدة استخدامهم لهم .

**مادة (٢٢) : الأرض التي توضع تحت تصرف المقاول لمتطلباته :**

الأرض التي ستقام بها الأعمال تسلم للمقاول من المالك وفي حالة رغبة المقاول في الحصول على أرض أخرى لغرض متعلق بالعمل أو لآى غرض آخر فيجب أن يحصل عليها بمعرفة وعلى نفقة الخاصة .

**مادة (٢٣) : لوائح الشرطة والتنظيم والصحة وحفظ النظام بمواقع الأعمال :**

- يجب على المقاول ووكلاءه وعمالة أتباع جميع لوائح الشرطة والتنظيم والصحة والمجالس المحلية ومكتب العمل ومصلحة الأتار واللوائح الجارى تنفيذها من وقت لآخر والمقاول وحدة مسؤل عن حفظ النظام بمواقع العمل ويتحمل المقاول ما يتطلبه ذلك من مصروفات وكذلك أستخراج التصاريح المطلوبة للعمل من الجهات المختصة .
- وعلاوة على ذلك فالمقاول ملزم عند تسلمة أمر كتابياً من المالك أن يفصل أو يبعد عن العمل فى ظرف ٢٤ ساعة كل مندوب أو مستخدم أو عامل يهمل فى تنفيذ العمل أو يرفض تنفيذه أو لا يتبع تنفيذ التعليمات التى تصدر من ممثلى المالك المفوضين وكذلك من يحاول أن يغش أو يخالف أحكام وشروط ونصوص العقد أو يرتكب مخالفة للوائح الصحية وكذلك كل ما يخل أو يحاول الأخلال بالنظام أو يحدث عصيان فى دائرة العمل أو يثبت فى حقة سوء السلوك .
- وعلى المقاول أن يحتفظ بسجل الأسماء والعناوين المستديمة والمؤقتة لكل العمال الملحقين بالعمل ويكون هذا السجل معداً للمراجعة بمعرفة مهندس المالك وفى حالة إصابة أحد العمال بمرض معدى فعلى المقاول أن يخطر فوراً السلطات المحلية الصحية ( مكتب صحة المنطقة ) بالموضوع مع تليغة أسم العامل وعنوانه المؤقت والدائم وتتبع نفس الأجراءات إذا ترك أحد العمال العمل بسبب المرض .

**مادة (٢٤) : الشروط الخاصة بالعمل والتعاون مع الأخرين الذين يعملون بنفس الموقع :**

- يجب على المقاول أن يبقى الأعمال فى كل الأوقات فى حالة منتظمة ولا يسمح بأى تداخل مع أى أعمال أخرى فى أى موقع يشغله بغرض تنفيذ هذا العقد أو أى موقع آخر لة اتصال بتنفيذ أعمال هذا العقد ويجب عليه فى حالة تسليم أى جزء من أجزاء الموقع الذى يشغله أن يسلمة نظيفاً وخالياً من المواد والفضلات بما يرضى مهندس المالك ، وإذا قصر المقاول عن ذلك فللمالك الحق فى أن يقوم بذلك على حسابة دون الحاجة ألى أتخاذ أجراءات أخطارة .
- إذا كان من الضرورى لتنفيذ هذا العقد العمل مع مقاولين آخرين على نفس الموقع فعلى المقاول أن يبذل أقصى جهداً للتعاون مع هؤلاء المقاولين وعدم أثاره الخلاف معهم ويجب عليه أتباع جميع تعليمات وأوامر مهندس المالك فيما يختص بذلك وأى خلاف بينة وبينهم يجب أن يعرضه المقاول فى الحال على المالك الذى يكون قرارة بشأنه نهائياً وملزماً للمقاول .

**مادة (٣٥) : مسؤولية المقاول :**

- يجب على المقاول تنفيذ التعليمات والأوامر التي تصدر له من وقت لآخر من مهندس المالك بدون أبطاء كما عليه أن يحيط مهندس المالك بجميع ما يتصل بالعمل من موضوعات وما تقدم الأعمال وعليه أيضاً أن يحيطه علماً بما يورده من مهمات ومواد خاصة بالأعمال ومواقعها .
- لا يقلل قبول المقاول لشروط ومواصفات العطاء أو أى مستندات أخرى بالعقد أقرار منة بموافقة على قبوله مسؤولية تنفيذ أعمال هذا العقد طبقاً لهذه المواصفات والمستندات .
- المقاول وحدة المسئول عن جميع الأضرار التي تحدث للمنشآت القائمة والمواسير والكابلات وأى أنشاءات أخرى تابعة للمالك أو الشركات أو الأفراد وعليه أن يصلح هذه الأضرار على حسابه فوراً وأن يتحمل المطالبات التي تنشأ من ذلك وعليه أن يجرى اتصالات مباشرة بالمالك أو الشركات أو الأفراد فور وقوع مثل هذه الأضرار وعليه أن يتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية موقع الأعمال بحاجز من ( سور ) مناسب من أى نوع وأضاءة وحراسته وذلك لحماية الأعمال ولضمان سلامة الجمهور أو لغير ذلك من الأمور .
- على المقاول تدبير جميع مواد البناء بمعرفة وأى تبرير ينقص فى أى من المواد لن يعتبر مبرراً مقبولاً للتأخير ولن يلتفت إليه

**مادة (٣٦) : التأمين ضد السرقات والحريق :**

- على المقاول بعد أتمام التعاقد مدة وخلال خمسة عشر يوماً من التوقيع على العقد أن يؤمن على الأعمال موضوع هذا العقد ضد الحريق والسرقات لدى إحدى شركات التأمين بمبلغ يعادل ٣٠٪ ( ثلاثون فى المائة ) من القيمة الأجمالية للعقد ، وتكون وثيقة التأمين بأسم المالك وشاملة لكل الأخطار وخالية من أى تحفظات .
- وتكون وثيقة التأمين سارية المفعول ألى أن يتم التسلم الأبتدائى للأعمال وعلى المقاول أن يتابع أداء الأقساط المستحقة عن هذا التأمين والا كان على المالك أدائها وخصمها من أى مبلغ مستحق للمقاول .

**مادة (٣٧) : برنامج العمل :**

- على المقاول فور تسلمة أخطار الموافقة على عطاء أن يقدم للمالك برنامجاً شاملاً ومفصلاً لتنفيذ الأعمال ويجب وضع هذه البرامج بالطريقة والكيفية التي يعتبرها المالك ضرورية لتحقيق كفاءة ودقة الأعمال ليعتمد من المالك الذي يكون حق تعديل البرنامج من وقت ألى آخر لذات الغرض على أن يكون هذا البرنامج فى إطار المدة المتفق عليها لأنها العملية .
- ويكون البرنامج المعتمد ملزماً للمقاول كجزء من شروط التعاقد ولا يمكنه التحلل منة دون موافقة كتابية مسبقه من المالك . كذلك على المقاول أن يقدم إلى ممثلى المالك عندما يطلب منة ذلك أية معلومات تفصيلية كتابية تتعلق بالترتيبات اللازمة لأنجاز الأعمال ومعدات الأنشاء والأعمال المؤقتة التي يعزم المقاول على تقديمها أو أستعمالها أو أنشائها حسب الأحوال .
- ولا يؤثر أو يقلل من مسؤولية المقاول اعتماد أى برنامج أو تعديل هذا البرنامج عن تنفيذ الأعمال فى المواعيد المحددة بالعقد أو يعطية الحق فى أى زيادة أو تعويض مهما كان . وعلى المقاول أن يقوم بتنفيذ أعمال هذا العقد بطريقة منتظمة وعليه أن يقسم العمل ألى أجزاء وأن يوضح الإجراءات التي يقترحها لتنفيذ الأعمال بكل قسم .

**مادة (٣٨) : حق التفتيش وسيارة المهندس المشرف :**

- لمهندس المالك الحرية في المرور في أى وقت على ما يقوم به المقاول من أعمال سواء بغرض التفتيش أو المعاينة أو الأختبار أو أخذ مقاسات أو خلافة كما أن له ذات الحق في شأن ما يقوم به أى طرف من أعمال تتعلق بهذا العقد .
- وعلى المقاول أو وكالة أو الرؤساء التابعين له أو عمالة تقديم جميع التسهيلات اللازمة لذلك ولهذا الغرض يجب أن يشمل ويعطى جدول الفئات تكاليف توفير سيارة صالون في حالة جيدة وصيانتها وأصلاحها وتشغيلها وأداء أجرة السائق وتكاليف البنزين والزيت وقطع الغيار وأى متطلبات أخرى وتخصص هذه السيارة لأستعمال مهندس المالك وحدة وعلى المقاول أستبدالها إذا أصبحت غير صالحة وتعتبر هذه السيارة تابعة للمقاول والذي يظل مسؤولاً عنها لحين تمام التسليم الأبتدائي .
- وأذا قصر المقاول في أستبدال أو إصلاح هذه السيارة في الوقت المناسب فللمالك الحق في أستأجار سيارة صالحة للعمل على حساب المقاول وخصمها من مستحقاته ودون أن يكون للمقاول حقاً في الأعتراض على ذلك .

**مادة (٣٩) : مراقبة العمل :**

يجب أن يتم تنفيذ الأعمال المبينة بالعقد تحت مراقبة وأشراف وعلى وجدة يرضى مهندس المالك . ويتحمل المقاول منذ بدء الأعمال حتى أنتهاؤها كامل المسؤولية عن العناية بها وبجميع الأعمال المؤقتة وفي حالة وقوع ضرر أو خسارة أو عطل للأعمال أو أى جزء منها لأى عمل مؤقت أيا كان سببه فأن المقاول يلتزم بأصلاح ما بها على نفقته الخاصة وجعلها بحالة جيدة لكي تكون الأعمال عند أنتهاؤها بوضع سليم وجيد وموافقة من جميع الوجوه لمتطلبات العقد وتعليمات مهندس المالك .

**مادة (٣٠) الأدوات والأجهزة اللازمة للأختبار :**

- على المقاول أن يورد الأدوات والمواد والأجهزة اللازمة والتي قد يطلبها المالك بغرض التفتيش والفحص والأختبار للمواد لأجزاء العمل وذلك من أحدث وأدق الأنواع وتطبيقها لنصوص العقد .
- وأذا لم يقيم المقاول بتوريد هذه الأدوات والمواد والأجهزة فلمهندس المالك الحق في شرائها على حساب المقاول .
- وعلى مهندس المالك أن يتخذ الإجراءات اللازمة للتحقيق من دقة أجهزة وأدوات القياس وكل جهاز يظهر أنه غير مضبوط يستبدل في الحال على نفقة المقاول .

**مادة (٣١) : الآلات والأدوات المعيبة :**

لا تستعمل في أعمال هذا العقد أى آلات وأدوات يعتبرها مهندس المالك أنها معيبة أو خطرة أو غير صالحة للغرض وعلى المقاول أزالة أى آلة أو أداءه من هذا القبيل خلال ٢٤ ساعة من تسلمة أمرآ كتابياً بذلك من مهندس المالك وأستبدالها بأخرى يوافق عليها مهندس المالك .

**مادة (٣٢) : المواد بموقع العمل :**

جميع المواد والمهمات التي تكون قد وردت بمعرفة المقاول بموقع العمل بغرض أستعمالها في تنفيذ الأعمال بمقتضى العقد وصرف منها المقاول دفعات على الحساب تصبح بمجرد ذلك ملكاً للمالك لا يجوز نقلها أو نقل أجزاء منها من الموقع إلا بأمر كتابي من المالك ومع ذلك تظل هذه المواد في عهدة ومسئولية المقاول ويكون وحدة المسئول عنها في حالة الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك .

**مادة (٣٣) : أنمام الأعمال والمدة المحددة وغرامة التأخير :**

- يجب على المقاول إتمام جميع الأعمال موضوع هذا العقد حتى تكون كاملة ومعدة لأستعمال في الموعد المحدد لذلك وصالحة للتسليم الأبتدائي وإذا تأخر المقاول على أنمام العمل وتسليمه كاملاً في المواعيد المحدد بدون أى سبب قهري

يقبله المالك توقع على المقاول غرامة تأخير طبقاً للقوانين المنظمة لذلك وهذه الغرامة تستحق بمجرد التأخير دون الحاجة إلى أذار رسمي أو اتخاذ أى إجراءات قانونية أو رسمية لأثبات الضرر ، يكون توقيع الغرامة بالنسب والأوضاع الآتية :

١. ( واحد فى المائة ) عن الأسبوع الأول أو أى جزء منه .

١.٥ % ( واحد ونصف فى المائة ) عن الأسبوع الثانى أو أى جزء منه .

٢. ( اثنين فى المائة ) عن الأسبوع الثالث أو أى جزء منه .

٢.٥ % ( اثنين ونصف فى المائة ) عن الأسبوع الرابع أو أى جزء منه .

٤. ( أربعة فى المائة ) عن كل شهر أو أى جزء منه .

بحث لا يتجاوز مجموع الغرامة ١٥ % (خمسة عشر بالمائة) وتحسب الغرامة من قيمة ختامى العملية جميعها إذا رأى المهندس الاستشارى أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بالمبنى على الوجه الأكمل فى المواعيد المقررة أو يسبب ارتباكاً فى الاستخدام أو أى منفعة أخرى ولو كانت غير داخلية فى حدود العقد أو يؤثر تأثيراً سلباً بطريق مباشر أو غير مباشر على ما تم من العمل نفسه .

● إذا رأى المالك أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بالمبنى على الوجه الأكمل فى المواعيد المقررة ، ولا يسبب ارتباكاً فى استعمال أى منفعة أخرى ولا يؤثر تأثيراً سلباً على ما تم من الأعمال نفسها ، فيكون حساب الغرامة بالنسب والأوضاع السابقة عن قيمة الأعمال المتأخرة فقط ، وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة أذار أو تنبيه أو أى إجراء قضائى وتخصم من أى مبلغ مستحق للمقاول ولا يخل هذا بحق المالك فى أن يرجع على المقاول بأى تعويضات أخرى كما لا يخل بحقه فى استعمال كافة الحقوق المحولة له بموجب شروط هذا العقد .

● لا يكون المقاول مسؤولاً عن أية تأخيرات يثبت للمالك أن سببها لم يكن فى الأمكان توقعة وقت تقديم العطاء وكان خارجاً عن إرادته على شرط أن يقدم المقاول عند حدوث أى حادث يرى أنه سيكون سبباً فى تأخير أتمام العمل بأخطار المالك كتابياً فور حدوثه مع بيان كافة الظروف والأحوال التى يتمكن بها المالك من تحقيق أسباب هذا التأخير .

#### مادة (٣٤) : أيقاف بسبب مخالفة الشروط :

للمالك حق أيقاف العمل بناءً على أمر كتابى منه أيقافاً مؤقتاً إذا خالف المقاول أى شرط من شروط العقد يرى أنه يضر تنفيذ الأعمال الى الأعمال ألى أن يتم إصلاح أثار المخالفة ولا يعطى هذا الأيقاف المقاول الحق فى امتداد مدة التنفيذ أو أى يعويض مهما كان .

#### مادة (٣٥) : حق سحب العمل أو الغاء العقد :

فضلاً عن الأحوال الوارد ذكرها بصفة خاصة فى أى مواد أخرى من هذا العقد فللمالك حق سحب العمل أو الغاء العقد من المقاول فى الحالات الآتية :

- إذا تأخر المقاول بدون سبب مشروع فى البدء فى العمل فوراً بمجرد تسلمة الأمر الكتابى بذلك .
- وإذا تأخر فى أنجاز الأعمال بالسرعة المطلوبة أو أظهر بطء فى سيرة أو أوقفه كلياً لدرجة يرى معها المالك أنه لا يمكنه أتمام العمل فى المدة المحددة بالعقد بأنهائة .
- وإذا لم ينفذ الأعمال المطابقة لشروط العقد والمواصفات الفنية وأصول الصناعة وتعليمات مهندس المالك .
- وإذا أوقف لمدة أربعة عشر يوماً بدون أذن كتابى من المالك ألا إذا ثبت وجود قوه قاهرة تمنعه من العمل فى هذه الحالة يجب عليه فى الحال أخطار مهندس المالك بذلك .
- إذا لم يقم بإنشاء الأعمال المؤقتة وأخطار العمال وتوريد المواد والمهمات بالكفاية المناسبة للسير بتنفيذ الأعمال الدائمة

وبدون توقف.

- إذا أخل بأى شرط من شروط العقد وأستمرت المخالفة مدة أربعة عشر يوماً بعد أخطارة كتابي من المالك لأزالة أثارها ولم يقيم بأزالتها .
- إذا ترك المقاول العمل أو أنسحب منه .
- إذا أفلس المقاول سواء كان بالجمهورية أو بالخارج أو قدم طلب أشهر أفلاسة أو ثبت أعساره أو تصالح مع دائمية أو إذا كان المقاول شركة أو عضو من شركة وحصل تصفيته أو حلها إجبارياً أو اختيارياً . وفي أى حالة من الحالات السابقة للمالك الحق فى الأستيلاء على جميع الأعمال المؤقتة والمباني والتشوينات والألات والمهمات التى أستحضرها المقاول فى موقع العمل . ولا ينقص ذلك من حق المالك فى الحصول على التعويضات المقررة بمقتضى نصوص القانون المدنى .

**مادة (٣٦) : إجراءات سحب العمل أو إلغاء العقد وما يترتب عليه :**

يتم سحب العمل أو إلغاء بناءً على المادة السابقة بأختار من المالك يخطر به المقاول كتابة ويعتبر صحيحاً دون اتخاذ أية إجراءات قانونية أو قضائية أو خلافهم . ويجب الأبقاء على أية مواد أو أعمال ( بما فى ذلك المباني المؤقتة ) أو أية مهمات أخرى فى موقع العمل ويمكن أستخدامها فى أتمام الأعمال أو أجلاء أى مواد أو مهمات أو أعمال مؤقتة دون أن يدفع للمقاول أى مبلغ مقابل ذلك . فضلاً على أن للمالك الحق فى أبقاء أية مواد أو مهمات كضمان لسداد مستحقات المالك طرق المقاول نظير هذا العقد . وللمالك الحق فى أن يستعمل المواد والألات والمهمات التى أستحضرها المقاول فى موقع العمل وأن يستخدم عمالة وموظفية دون أن يتحمل أية مسئولية بسبب أى ضرر أو تلف أو نقص فى قيمة الأدوات والألات والمهمات المذكورة وذلك لغرض أتمام العمل كلة أو بعضه . وفى حالة تحمل المالك مسئولية أتمام الأعمال يقوم بدفع جميع تكاليفها لو كانت زيادة عما لو كان بها المقاول وتسديد قيمة هذه الزيادة للمالك ( مخصوصاً منها ما يكون مستحقاً للمقاول من مبالغ نظير أعمال قام بها ولم تصرف له ) مضافاً إليها أية غرامات أو أية مبالغ تستحق قبل المقاول نتيجة تأخيرة فى أتمام العمل . ويتحمل المقاول عند سحب العمل أو إلغاء العقد وتكاملته بأية طريقة من الطرق الموضحة سابقاً بمصاريف إدارية مقدارها ١٠٪ من تكاليف أتمام الأعمال وعلية أن يدفع المبلغ للمالك علاوة على المبالغ المقرر تسديدها طبقاً للفقرة السابقة .

**مادة (٣٧) : الجرد :**

فى حالة سحب العمل أو إلغاء العقد على النحو المتقدم يحرر كشف جرد بالأعمال التى تمت وبالألات والقطع والأدوات التى أستحضرت بمعرفة المقاول وكذلك بالمهمات التى يمكن أستعمالها والتى يكون قد وردها المقاول لمكان العمل ويجب أن يتم ذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ سحب العمل أو إلغاء العقد ويتم الجرد بمعرفة مندوب من المالك يعين خصيصاً لذلك وبحضور المقاول بعد أختارة كتابة بالحضور هو أو مندوبه فإذا لم يحضر أو يرسل مندوباً عنه فيجرى الجرد فى غيابه ، ويثبت الجرد بموجب محضر موقع عليه مندوب المالك والمقاول أو من ينوب عنه فإذا رفض المقاول التوقيع على المحضر كما هو أو كان له كان أعترض وجب أن يبين ذلك فى آخر المحضر وألا يرسل ألية المحضر بطريق البريد المسجل وفى هذه الحالة يجب تقديم ملاحظاتة عليه للمالك خلال أسبوع من تاريخ أرسالة ويكون محضر الجرد نهائياً وملزماً للمقاول ويتبع نفس الإجراءات فى حالة ما إذا تم المحضر فى غياب المقاول أو مندوبية ومتى تم الجرد بالطريقة السابقة ويصبح نهائياً ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه .

**مادة ( ٣٨ ) : تصحيح الأخطاء فى المواصفات والرسومات :**

- على المقاول أن يراجع الرسومات والتصميمات الخاصة بالعمل قبل الشروع فىة وبلغ المالك فى الوقت المناسب بملاحظاتة عنها ويكون المقاول مسؤولاً وحده عن جميع الرسومات والتصميمات الخاصة بالأعمال موضوع هذا العقد كما

لو كانت مقدمة منة مالم يتم مسبقاً بالتنبيه كتابة بوجود عيب أو خطأ فى فيها .

- وكل خطأ أو سهو يحصل فى وصف أو رسم مقدم من المالك يمكن تصحيحه بمعرفة فى أى وقت ولا يكون للمقاول حق فى تعويض بسبب ذلك وأى اختلاف فى المستندات يفسر لمصلحة المالك .  
**مادة ( ٣٩ ) : السلطة المخولة لتعديل الأعمال :**

للمالك فى أى وقت أن يدخل التعديلات التى يراها لازمة فى تنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد سواء فى الرسومات أو الأبعاد أو الكميات أو الأوزان المبينة بمستندات العقد وأن يأمر بأضافة أعمال جديدة على ألا يترتب على هذا التعديل زيادة أو نقص فى قيمة العقد بأكثر من ٢٥٪ على ألا يترتب على ذلك تغيير فى طبيعة العمل أو المواد التى تتكون منها الأعمال ويتم ذلك بأخطار كتابى للمقاول ويجب عليه أن يتبع وينفذ هذه التعديلات بشكل مرضى وسليم كما لو كانت واردة من الأصل ضمن الأعمال المطلوب أدائها لهذا العقد . ولا تقلل هذه التعديلات من مسؤولية المقاول فى تأدية العمل على الوجه الأكمل ولا تخول أى حق فى المطالبة بتعويض أو زيادة الأسعار بسبب زيادة أو تقليل كميات الأعمال الى الحد المشار اليه وليس للمقاول الحق فى عمل أى تعديلات مهما كانت الأعمال الموضحة بمستندات العقد الا اذا تلقى أمراً كتابياً مسبقاً بذلك ، ولا يستحق أى مبالغ من تعديلات أو زيادات أو أعمال أخرى تمت دون أذن مسبق ، كل الأعمال المعدلة أو الأضافية تعتبر جزء من أعمال العقد وتطبق عليها الفئات الواردة بجداول الفئات لتحديد أسعارها طبقاً لحكم المادة ( ٤٠ ) .

**مادة ( ٤٠ ) : مد مدة إتمام الأعمال والمصاريف الأضافية والخصم :**

- إذا تجاوزت قيمة التعديلات ٢٥٪ ( خمسة وعشرون فى المائة ) من قيمة العقد بالزيادة ورأى المقاول أن التعديلات مستحيل عملياً ومادياً أتمامها ضمن مدة العقد ( وذلك فقط بالنسبة لما زاد عن الـ ٢٥٪ خمسة وعشرون فى المائة ) يقوم المالك بالتحقق مما جاء بطلب المقاول وأصدار الأمر بمد مدة العقد بالمدة المعتمدة وإذا أهمل المقاول التقدم بطلبه فى الوقت المناسب وبالطريقة المبينة عالية فليس له الحق فى مد مدة العقد أو أية تعويضات نتيجة لهذه التعديلات وإذا تجاوزت قيمة التعديلات ٢٥٪ ( خمسة وعشرون فى المائة ) من قيمة العقد بالنقص فللمالك تخفيض مستحقات المقاول بنسبة ما تحقق له بسبب ذلك من وفر .

- يتم حساب المبالغ التى ستدفع أو تخصم طبقاً لجداول الفئات طالما كان يمكن تطبيقها أو لجداول الملحقه فى حالة عدم أنطباقها . وذلك لتقنين صرف المستخلصات ولكن على ضوء التعاقد بأنة محدود القيمة والمدة تسليم مفتاح .

- إذا كانت الأعمال التى تحتويها هذه التعديلات لا ينطبق عليها جدول الفئات أو الجداول الملحقه يتفق على ثمن أو فئة لها بين المالك والمقاول قبل البدء فى العمل ويجب أن لا يؤخر أى خلاف أو نزاع بين الفريقين فى هذا الشأن إلى التأخير فى تنفيذ العمل . وعلى المقاول الاحتفاظ بمستندات تفصيلية عن جميع المصاريف التى يتكبدها من هذه الأعمال ويقوم بتقديمها للمالك . ولا يجوز أن تزيد المبالغ التى تدفع مقابل هذه الأعمال عن المبالغ التى يثبت أن المقاول أنفقتها فعلاً مضافاً إليها ١٠٪ ( عشرة فى المائة ) كأرباح .

**مادة ( ٤١ ) : رفض الموارد والأعمال المعيبة أثناء سير الأعمال :**

- لمندوب المالك الحق فى فحص واختبار المهمات والأعمال المطلوبة بمقتضى هذا العقد أثناء سير العمل وعلى المقاول أن يدفع جميع المهمات والأعمال تحت الفحص والاختبار بواسطة مندوب المالك أو مساعديه وعليه أن يقدم لهم جميع التسهيلات اللازمة لذلك .

- إذا ثبت فى أى وقت قبل التسليم الأبتدائى أن هناك عيوباً بأى عمل من الأعمال الدائمة أو أنة لا يطابق شروط العقد سواء من حيث المواد أو المصنعية حتى ولو كان تم صرف مبالغ عنة أو اعتماداً فعلى المقاول أن يصحح أو يزيل هذه

العيوب ويعيد إنشاء نفس العمل كلياً أو جزئياً على حسابة وبما يرضى مندوب المالك وحسب طلبه .

- ولا يسمح الأمتداد العقد بسبب أى تأخير ينشأ عن رفض المالك أو مندوبه للمواد والأدوات وأجزاء العمل فى الحالات المشار إليها كما لا يحق للمقاول المطالبة بأى تعويض نظير ذلك .
- إذا ورد المالك أية مهمات للمقاول فيكون وحدة مسؤولاً عنها وعن ثمن ما يكون قد فقد أو تلف بسبب أعمال معينة ويرفض أستلامها .

**مادة ( ٤٣ ) : الفئات والكميات :**

**أ - الفئات :**

الفئات الواردة بجدول الفئات والتي تحددت بمعرفة المقاول والتي أتفق عليها مع المالك تشمل وتغطي جميع المصاريف والالتزامات مهما كان نوعها التي يتكدها المقاول بالنسبة لكل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بتمام جميع الأعمال من توريد وتركيب وتشغيل ومصاريف التجارب والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان وتسليمها إلى المالك طبقاً لشروط العقد . ويراعى فى حساب الأثمان الواجب دفعها للمقاول جميع الأعمال المطلوب إجرائها بموجب هذا العقد بتطبيق هذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات العملة إلا إذا كان ورد نص صريح بالعقد عن دفع أثمان إضافية للمقاول . وتشمل الفئات الواردة بجدول الفئات وتغطي مصاريف الأشراف والمصاريف المكتبية وأثمان المواد والألات والأجهزة اللازمة للعمل ومصاريف الأعمال المؤقتة والعمالة والوقود والمخازن والنقل والعبوات وكذلك مصاريف الصيانة والتأمينات والجمارك والدمغات والرسوم البلدية وأية رسوم أخرى وغير ذلك من التكاليف اللازمة لتنفيذ أعمال العقد على الوجه الأكمل كما هو واضح بمستندات العقد أو كما سيكلف به المقاول كتابة أثناء تنفيذ الأعمال .

**ب - الكميات :**

الكميات المبينة بجدول الفئات والمقاسات المبينة بالرسومات تقريبية الغرض منها بيان مقدار العقد بصفة عامة وهى عرضة للزيادة أو النقص سواء نشأت هذه الزيادة أو النقص من خطأ فى حساب المقايسة الأبتدائية أو عن تغييرات أدخلت على العمل طبقاً لنصوص العقد . ولا يضمن المالك أن يصل كل ما يدفع للمقاول إلى القيمة الناتجة عن تطبيق الفئات التي يضعها على المقادير التقريبية المبينة بجدول الفئات ولا أن تكون النسبة بين المقادير الفعلية لأنواع المختلفة هى نفس النسبة بين المقادير التقريبية النسبية المبينة بجدول الفئات ومستندات العقد إذا سوف تجرى المحاسبة على أساس الكميات والأعمال الفعلية التي يتم تنفيذها ويموجب دفاتر الحصر المعتمدة من كلاً من مهندس المالك والمقاول أو من ينوب عنه .

**ج - القياس والوزن :**

تقاس الأعمال بمعرفة مهندس المالك أولاً بأول أثناء سير العمل بالإشتراك مع المقاول أو مندوبية ويوقع بصحة هذه المقاسات كل من مهندس المالك والمقاول أو مندوبية وإذا تخلف المقاول أو مندوبية عن الحضور بعد أخطارة بذلك كتابة يلزم المقاول بالمقاسات التي تجرى مهندس المالك . لا يحوز تغطية أى عمل مطلوب قياسية أو البناء عليه فوقة بشكل يجعل عملية القياس المطلوبة مستحيلة إلا بعد أخذ مقاسة كما لا يجوز تركيب أعمال بالوزن إلا إذا تم وزنها قبل تركيبها .

**مادة ( ٤٣ ) دفع أستحقاقات المقاول :**

يتم دفع أستحقاقات المقاول بالجنية المصرى على دفعات شهرية طبقاً لتقدم العمل وعلى أساس مستخلصات تقدم من المقاول إلى المهندس المالك لمراجعتها وإعتمادها طبقاً للشروط الأتية :

- يصرف للمقاول ٦٥٪ ( خمسة وستون فى المائة ) من قيمة المواد التي تم توريدها لموقع العمل لإستعمالها فى العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً بشرط أن تكون مطابقة للمواصفات وتم قبولها ويتم تحديد قيمة المواد بمعرفة المالك بعد أطلاعة على فواتير الشراء أو أى مستند يقدمها المقاول لإثبات الأسعار وسيكون قرار المالك نهائياً فى هذا الشأن .

- يصرف للمقاول ٩٠٪ ( تسعون في المائة ) من قيمة المواد التي تم توريدها لموقع وتركيبها الدائم بشرط أن تكون مطابقة للمواصفات وتم قبولها ويتم تحديد قيمة المواد بمعرفة المالك بعد اطلاع على فواتير الشراء أو أى مستند يقدمها المقاول لإثبات الأسعار وسيكون قرار المالك نهائياً في هذا الشأن .
- يصرف للمقاول ٩٥٪ ( خمسة وتسعون في المائة ) من قيمة الأعمال الدائمة التي تم تنفيذها وتشغيلها كاملاً طبقاً للشروط والمواصفات وتم قبولها مبدئياً من مهندس المالك ويتم الدفع طبقاً للفئات المحدد بجداول الكميات والأسعار لا تعتبر المستخلصات الشهرية وثيقة أستلام لآى أعمال أو مواد حيث أن وسيلة لصرف دفعات على الحساب تسهيلاً للمقاول وتظل جميع الأعمال والمواد تحت مسؤولية المقاول إلى حين التسليم النهائي للمشروع وتحرير الشهادة الخاصة بذلك.
- في حالة اكتشاف أخطاء في القياس نتج عنها صرف كميات زائدة في أى مستخلص فللمالك حق أستنزال هذه الزيادة من المستخلصات اللاحقة دون أعتراض من المقاول .
- يخصم من الدفعات المشار إليها في أ ، ب ما يستحق سداداً من الدفعة المقدمة التي يحق للمقاول صرفها بعد موافقة المالك بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة عطاءة إذا وجدت .

#### مادة ( ٤٤ ) : الخصومات :

جميع المبالغ المستحقة للمالك طبقاً للعقد سواء كانت غرامة أو نفقات أو تعويض عن أضرار أو غيرها تخصم من أى مبلغ تكون مستحقة للمقاول ، وإذا كانت مستحقات المقاول غير كافية فيمكن إجراء الخصم من التأمين المودع لدى المالك دون الحاجة إلى إتخاذ أى إجراءات قانونية أو الألتجاء إلى القضاء وفي هذه الحالة على المقاول سرعة تسوية مبلغ التأمين ليظل كاملاً طوال فترة التنفيذ .

#### مادة ( ٤٥ ) إتمام الأعمال والتسليم الأبتدائي :

بمجرد إتمام الأعمال يجب على المقاول أن يخطر المالك كتابة بذلك وعندئذ يحدد المالك اليوم الذي يجرى فيه معاينتها وأختبارها ويتم ذلك بمعرفة لجنة مكونة من المالك والمهندس ومندوب المقاول أو في غيابة إذا لم يحضر مندوبه في الموعد المحدد .

إذا أتضح من المعاينة ومن نتائج الأختبار أن العمل قد تم طبقاً لشروط العقد ومواصفات وبما يرضى المالك وأن المقاول قام بتوريد قطع الغيار والأجهزة المساعدة والرسومات المطلوبة طبقاً للمواصفات وأشترطات العقد يتم تحرير محضر الأستلام الأبتدائي من ثلاث صور والتوقيع عليه وتليم صورة منة للمقاول وفي حالة عدم حضور المقاول يتم أثبات ذلك في المحضر .

إذا تبين من المعاينة أن الأعمال المتعاقد عليها قد تمت طبقاً مستندات العقد ولكن هناك أعمال بسيطة لا يتجاوز ١٪ من القيمة الأجمالية للعقد ولا تمنح الأنتفاع بالمبنى أنتفاعاً كاملاً . فيتم الأستلام الأبتدائي وتحدد للمقاول مدة لأتمام تنفيذ هذه الأعمال البسيطة وعلى المقاول إتمام تنفيذها في الوقت المحدد وأخطار المهندس الأستشارى بذلك لمعاينتها ويحرر المحضر الدال على ذلك وإذا لم يقيم المقاول بذلك فللمالك الحق في تنفيذها على حساب المقاول وخصم تكاليفها من مستحقات المقاول .

#### مادة ( ٤٦ ) : مدة الضمان :

في حالة عدم ذكر ما يخالف ذلك في مستندات العقد فعلى المقاول أن يضمن الأعمال وحسن تنفيذها لمدة سنة من تاريخ التسليم المؤقت في حالة نجاح التجارب أو من تاريخ محضر التسليم المؤقت في الحالات التي توضح التجارب ضرورة عمل بعض التعديلات في الرسومات أو الإنشاء أو المواد . وفي حالة زيادة المدة بين التسليم المؤقت والتسليم النهائي عن سنتين لآى سبب خارج عن إرادة المقاول يلتزم طبقاً للمستندات المقدمة من المقاول على أن يقوم المقاول وعلى حسابة بعمل كل ما يلزم لآن تكون جميع الأعمال أثناء مدة الضمان صالحة للأستعمال وبحالة جيدة وإذا أظهر أم جزء من أجزاء العمل معيب فعليه أستبدال

المواد المعيبة وعمل ما يراة المالك ضرورياً حتى تكون العمال جميعها فى نهاية مدة الضمان صالحة أو تغيير الأجزاء التالفة أثناء التشغيل إذا كان التلف فى رأى المالك نتيجة لأخطاء فى التصميم أو عيوب التنفيذ أو التركيب وليست نتيجة الأستهلاك العادى وأذا لم يقم المقاول بهذا التنفيذ أو الأصلاح فى الحال بناء على طلب المالك فىكون للمالك الحق فى أن يجريها على نفقة المقاول ومسئولية ودون أى أخطار أو أخذ أية إجراءات قانونية أو قضائية وعلى المقاول الإحتفاظ فى موقع العمل بالعدد الكافى من الفنيين والعمال المهرة للزمين لهذا الغرض . وكل الأجزاء أو الأجهزة التى وجدت معيبة وأستبدلت أو أصلحت طبقاً لما جاء بعليه من أشرطاطات تبدأ مدة الضمان الجديدة منها سنة من تاريخ أستبدالها أو أصلاحها . بالنسبة للأعمال الدائمة خاصة أعمال الهيكل الخرسانى فإن المقاول مسئول عنها مسئولية كاملة لمدة عشر سنوات على الأقل ( ضمان عشرى ) طبقاً للقوانين المعمول بها فى هذا الشأن .

#### مادة ( ٤٧ ) : إخلاء موقع العمل :

- أثناء تنفيذ الأعمال يجب أن يحتفظ المقاول بموقع العمل فى حالة منتظمة بما يرضى مهندس المالك بما فى ذلك أية أراضى موضوعة تحت تصرفه لأغراض هذا العقد .
- جميع المواد المرفوضة أو الأشياء المضرة بالصحة أو الخطرة أو غير صالحة للإستعمال وكل المهمات والأعمال المؤقتة والأشياء الأخرى الخاصة بالأعمال يجب أزالتها فوراً فى حالة عدم الحاجة أليها للإستعمال .
- عند أتمام الأعمال الدائمة يجب على المقاول أن يخلى الموقع وينقل منة جميع المعدات والمواد الفائضة وأت يترك كامل الموقع وجميع الأعمال نظيفة بما يرضى المالك .
- وأذا أهمل المقاول فى القيام بالتزاماته المنصوص عليها بهذه المادة خلال شهر من تاريخ تسلمة أمر كتابياً بذلك فللمالك أن يقوم على حسابة وتحت مسئولية بتنظيف مواقع العمل وإزالة ما يكون عليها من مواد أو أشياء لا لزوم لها .

#### مادة ( ٤٨ ) التسليم النهائى :

- قبل أنتهاء مدة الضمان المنصوص عليها فى المادة ( ٤٥ ) بوقت مناسب يقوم المقاول بإرسال أشعار كتابى ألى المالك لتحديد موعد المعاينة عن مطابقة الأعمال للشروط والمواصفات يتم تسليمها نهائياً بموجب محضر والافيوجل حتى تنفيذ جميع الإلتزامات المرفوضة على المقاول بمقتضى العقد وبما يرضى المالك وتمد مدة الضمان تبعاً لذلك .
- ويتم التسليم النهائى بمقتضى محضر من ثلاث نسخ نسخة منة للمقاول بعد اعتمادها من المالك وللمالك أو مندوبة أن يقوم بما يراة مناسباً من فحص أو معاينة العمل أو أجراء بعض التجارب قبل التسليم النهائى للتحقيق من قيام المقاول بتنفيذ الإلتزامات على الوجه الأكمل ولا يخل ذلك بمسئولية المقاول بمقتضى القانون المدنى المصرى .

#### مادة ( ٤٩ ) : الحساب الختامى :

فور أتمام التسليم النهائى يعمل حساب نهائى بين المالك والمقاول وتدفع المبالغ المستحقة لأى من الطرفين ويقوم المالك برد التأمين المودع طرفه للمقاول بعد خصم أية مبالغ مستحقة للمالك .

#### مادة ( ٥٠ ) : عموميات :

على مقدمى العطاءات أن يلتزموا تماماً فى عطاءاتهم بالمواصفات المقدمة ويعتبر التوقيع على نموذج العطاء قبولاً منة بكل الشروط والعمل بها فيما عدا ما يقدمه مع عطاءة من مواصفات بغرض تحسين نوع وجودة العمل ويكون مقبولاً من المالك .  
السعر المقدم من المقاول بالعطاء يغطى كل ما هو مطلوب للمواصفات على أساس التوريد والتركيب إلا ما قد يذكر أ، المالك سيقوم بتوريد أو تركيبه وكذلك الحالات التى لا يكون التركيب فيها مطلوباً ( كقطع الغيار مثلاً ) .

#### مادة ( ٥١ ) أساس تفسير العقد :

توقيع مقدم العطاء على نموذج بما في ذلك جدول الفئات والرسومات يعتبر قبولاً مئة لجميع الشروط المذكورة العقد إلا إذا ذكر خلاف ذلك في عطاءة . ويعتبر نموذج العطاء مع دفتر الشروط العامة والخاصة والرسومات المرفقة بة ومقايسة بنود الأعمال وكذلك الشروط والرسوم المقدمة من المقاول مكونا العقد عنها جميعاً (بمستندات العقد ) ويشمل هذا التعبير أيضاً أية مواصفات أو رسومات يصدرها المالك أو يقدمها المقاول ويعتمدها المالك بموجب أحكام العقد .

وعند تفسير نصوص العقد يجب الرجوع لكل هذه المستندات معاً وفي حالة وجود اختلاف فإن مستندات العقد الصادرة من المالك تجب الرسومات والمواصفات والتصميمات المقدمة من المقاول ما لم يظهر أن الأخيرة مقصودة بها تعديل مفعول الأولى بالنسبة لموضوع الخلاف وأن هذا التعديل سبق وأن قبله المالك وبصفة خاصة لا يعتب أن هناك تعديلاً في أى شروط واردة بمستندات العقد بسبب أى شرط يضيفه المقاول عند تقديم العطاء ما لم ينص صراحة على أن هذا الشرط قصد به التعديل وقبله المالك كتابة ولا يؤثر في شرط عام عن أى مسألة وجود شرط خاص عن المسألة ذاتها إلا إذا كان هناك تباين لازم بين الشرطين كما أن أنطباق أى شرط على حالات خاصة لا يمكن أن يتأثر بوجود نص صريح عن تطبيقه في بعض الحالات دون الأخرى .

- تطبيق الشروط العمومية التي يتضمنها هذا الجزء إلا إذا تعدلت صراحة بموجب شروط خاصة نص عليها في مستندات العقد .
- يخضع هذا العقد لحقوق ومتطلبات القانون المطبق بمصر من وقت لآخر وفي حالة وقوع أى تعارض وأختلاف بين مستندات العقد وبين القوانين المطبقة في مصر فإن الأنظمة الأخيرة هي التي تسود وتختص المحاكم المصرية بالنظر في الدعاوى والمشاكل الخاصة بهذا العقد وعلى المقاول رفع دعاوية أمام المحاكم المصرية .

#### مادة ( ٥٢ ) : رسوم الدمغة :

- يتحمل المقاول رسوم الدمغة المستحقة على نسختين من مستندات التعاقد وعلى الدفعات الشهرية والنهائية التي يقوم المالك بصرفها إلية تطبيقاً لنظام القانون .
- يتحمل المقاول دمغة نقابة المهن الهندسية المستحقة على نسختين من مستندات التعاقد تطبيقاً لأحكام القانون .
- يتحمل المقاول ضريبة المبيعات وليس له الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

#### مادة ( ٥٣ ) : التحكيم :

يقبل المقاول أن تعرض جميع المنازعات التي قد تنشأ تنفيذ هذا العقد أو لتفسير بنود على لجنة تحكيم تتكون من :

- محكم يختاره المالك .
- محكم يختاره المقاول .
- محكم تختاره الشعبة الكهروميكانيكية بنقابة المهندسين .

وتعقد لجنة التحكيم بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين للنظر في موضوع الخلاف وتكون أحكامها نهائية ملزمة للطرفين وغير قابلة للاستئناف ويكون المحكمون مفوضين بالصلح ويتحمل الطرفان المتعاقدان أتعاب لجنة التحكيم مناصفة .